

المحاضرة رقم 04: الوثائق الأرشيفية:

مدخل:

تمثل الوثائق في إطارها العام للأمم والشعوب ذاكرتها وهويتها التي علي أساسها تحافظ علي مقوماتها وتبني حضارتها فهي تشكل الرافد المهم في تواصل الأجيال وتواصل التاريخ، لا يمكن تصور التاريخ دون وثيقة سواء مادية مكتوبة أو غير مكتوبة بحيث يمكن إعتبار الأثار المعماري وثنائق مصدر تؤرخ لفترة معينة.

أما الوثائق الأرشيفية فهي ضرورة في مجال الكتابات التاريخية لأنها تجيب علي إشكاليات كثيرة تواجه الدارسين في فترات معينة، لتسُد ثغرات كثيرة بحيث تعتب المادة المصدرية المكتوبة بخط يد أصحابها صناع تاريخ تلك المرحلة، بحيث يقول المؤرخان الفرنسيان "لانجو" و"سبينويوس" في أواخر القرن التاسع عشر: "التاريخ يصنع من الوثائق؛ وهو أيضاً رأي أسد رُستم: "إذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ" و

عندما نذكر الوثائق الأرشيفية تربط أذهاننا مباشرة بالوجود العثماني في الجزائر لأنها كتبت ودونت في تلك المرحلة وخاضت في قضايا كثيرة سياسية، عسكرية، اقتصادية و شرعية.... فماذا نعني بالوثائق الأرشيفية؟

تعريف الأرشيف:

إن تعريف هذه الكلمة مختلف من بلد إلى آخر ومن عالم إلى آخر، بحيث تواجهنا إختلافات في ماهيتها.

فالأرشيف كلمة يونانية الأصل كغيرها من المصطلحات الكثيرة: أريشون أو أريخون Arché, Archéion، وتعني السلطة، شاع إستعمالها في اللغات الأخرى ففي اللاتيني أركيغوم "Archùrim" وتعني الورقة، في الفرنسية و الإنجليزية "Archives" وفي الألمانية "Archive" و الإيطالية "Archivo" وفي الهولندية "Archief" أما عند العرب فتشير المصادر القديمة ثلها لكن دون ذكرها بمصطلح معين، لكنها سميت بالقوانين والدواوين فقد كان يطلق علي إدارة الوثائق بديوان الإنشاء بحيث توجد مؤلفات كثيرة منها:

- أبو العباس أحمد بن علي بن عبد الله القلقشندي وكتابة صبح الأعمشي في صناعة الإنشا.

- أبو القاسم علي بن منجب بن سليمان الصيد وكتابه "القانون في ديوان الرسائل" في القرنين (5هـ-6هـ)

أما التعريف الحديث الذي يشمل مصطلح الأرشيف فهو يعني الوثيقة والمكان الذي يحفظ هذه الوثيقة، بحيث جاء في تعريف قاموس "إكسفورد" الإنجليزي أنها المكان الذي يحفظ الوثائق العامة و المستندات التاريخية وتعني أيضاً الهيئة المكلفة بالإشراف علي المواد المحفوظة أما قاموس "روبرت الصغير-

Lepetit robert" فهو يصب في نفس المعنى، هذه الوثائق الأرشيفية تحتاج إلى علم قائم بها يسمى علم الأرشيف يدرس طبيعة وخصائص الوثائق الأرشيفية والمستندات وحركة إنتاجها وتنظيمها وتسيير الإفادة منها.

-أما الوثائق الأرشيفية التي تتعلق بتاريخ الجزائر علي العهد العثماني فهي مادة هائلة وضخمة موزعة علي دور الأرشيف داخل وخارج الوطن تتمثل في المراسلات والتقارير في مواضيع متنوعة، كما نجد بها سجلات إنكشارية تحتوي علي روايتهم، فمثلاً يحتوي المركز الوطني للأرشيف الجزائري علي عدد هام منها تتمثل أساساً في وثائق وسجلات المحاكم الشرعية هي عقود قضائية حررها موثقين المحكمة المالكية والحنفية إضافة إلي سجلات البابليك وبيت المال إلي جانب الفرمانات التي كانت تتم بين الباب العالي وإيالة الجزائر.

جمعت هذه الوثائق في ملف يدعى "وثائق خط هما يون" و"مهمة دفترى" أو "دفتر مهمات"، فقد قام الأستاذ أحمد توفيق المدني بتصويرها "أكثر من ثلاث آلاف وثيقة" في تركيا وجاء بها إلي الجزائر، وقام الأستاذ فكري طونا ومحمد داوود التميمي بترجمتها من اللغة العثمانية إلى اللغة العربية.

التي تعكس الواقع والسؤال المطروح: ما هي تلك الوثائق أو ذلك الرصيد الهام الذي نرى أنه يُشكّل مصدراً أساسياً ثرياً لاغنى عنه لتكون أساساً ومنطلقاً لدراسة تاريخ الجزائر؟

1) عقود المحاكم الشرعية: وهي الوثائق المستخرجة من المحاكم الشرعية بإقليم الجزائر، وتتضمن في الغالب مسائل قضائية تمّ البتُّ فيها وتتعلق بشؤون الأفراد من ملكيات، تصرفات، هبات، منازعات، صلح. كما تشمل كذلك بعض المسائل المتعلقة بشؤون الأيالة من مشاريع عامّة واستهلاك وتعويضات وصرف غلات الأعباس الخيرية وغيرها، وتضم مجمل العلب التي تحوي هذه العقود ما يقدر بحوالي خمس وعشرون ألف وثيقة من العقود الشرعية.

2) سجلات البابليك وبيت المال: نشأ أصلاً كدواوين إدارية عامّة تُسجل فيها مختلف المسائل الإدارية والمالية المتعلقة بالأموال العامّة، ويبدو أنّ الإدارة العمومية سواءً في مقرها الرئيسي أو في الأقاليم التابعة لها كانت تخصص سجلات لكل سنة تدون فيها المداخل والمصاريف وغللات الأعباس والأوقاف تعرف بسجلات البابليك يبلغ عددها 386 دفترًا موزعةً على 36 علب مرقمة من 1 إلى 386 وهي تبدأ من منتصف القرن 17 وتنتهي مع الثلث الأخير من القرن 19 م وأغلب هذه الدفاتر سجلت باللغة العربية واقليل منها باللغة العثمانية.

أمّا سجلات بيت المال تضم مجموعها 11 علبة تحتوي على 64 سجلاً (دفترًا) مرقمةً من 1 إلى 64 تعود إلى القرن 19م. تحتوي هذه السجلات على مواضيع تتصل بالقضايا المتعلقة بالتركات وحقوق الوثة ونصيب بيت المال من عوائد الأوقاف ونفقات الفقراء والغرباء وأمانات الغائبين و اليتامى.

يشغل على رأس هذه المؤسسة موظف يعرف ببيت المالجي أو المكلف بشغل المواريث المخزنية ، هذه الوظيفة كانت موجودة قبل دخول العثمانيين إلى الجزائر وكان يدعى أمين بيت المال أو أبي المواريث .

(3) الدفاتر المتنوعة: دفتر خصصه الدايات الأتراك للأمور والقرارات الهامة ويعرف بـ دفتر التشريعات مودع بالمكتبة الوطنية بالجزائر

- دفتر بايلك قسنطينة

- دفتر بايلك وهران

- دفاتر الخواص

(4) العملة والخزينة: وهي تضم الوثائق الخاصة بسك النقود ونسبة المعادن المستعملة في العملة وودائع الخزينة.

(5) تقارير المسؤولين: يضم محتوا إجمالاً وعناية تلك الوثائق والمذكرات والتقارير السياسية والدبلوماسية المرتبطة أساسًا بنشاط مؤسسات الثورة الجزائرية وجمهة التحرير الوطني ولجنة التنسيق والتنفيذ والحكومة المؤقتة 1954-1962.

أرصدة الجزائر بمركز الأرشيف ماوراء البحار

تتنوع من حيث أصولها ومصدرها منها:

(1) الأرصدة الوزارية: تحت سلسلة F80 تجمع وثائق جدّ هامة وضرورية لمعرفة

تاريخ الجزائر طيلة القرن 19 ومنتصف القرن 20م

(2) الأرصدة المحلية: Fonds locaux وتقسم إلى :

(1) - أرصدة الحكومة العامة: أنشأت سلطات هذه الإدارة في 1834 وألزمت جميع الإدارات في الجزائر أن تطلعها كتابيًا على نشاطاتها والعمل وفق تعاليمها.

(2) أرصدة العملات **fonds des départements**: ابتداءً من 1845 قسمت الجزائر إلى

ثلاث نواحي (عمالات)= وهران، الجزائر، قسنطينة أمّا أقاليم الجنوب الناشئة في عام 1910 بالصحراء فلم تقسم إلى قسمين (الساورة و الواحات) سوى خلال 1957.

(3) أرصدة البلديات المختلطة: هي مؤسسات جزائرية نشأت عام 1868 وتم إلغاؤها عام 1956، تواجدت في المناطق الأهلة ذات الأغلبية المسلمة.

والرصيد الوثائقي محفوظ بمركز أرشيف ما وراء البحار.

الأرشيف الخاص: ويحفظ مركز الأرشيف ما وراء البحار وثائق المؤسسات الإقتصادية ضمن سلسلة APOM-Aq-APC، pA التي نذكره

-بنك الجزائر وتونس (ملفات الموظفين)

-شركة السكك الحديدية من عناية إلى قائمة ضمن سلسلة A 15 والتي نجد فيها سجل المستخدمين، وملفات سنوات 1875 حتى عام 1922 وإلى جانبها توجد سلسلة X للحكومة العامة .

الحالة المدنية: مجموعة سجلات الحالة المدنية لأوربي الجزائر الموجودة حالياً بمركز أرشيف ما وراء البحار تحت رقم الجرد 109، و120

كما تحتوي على شهادات وفاة الفرنسيين والأجانب.

صادرة عن المستشفيات العسكرية تكشف محتواها عن هوية المتوفي عسكرياً كان أم مدنياً وعن سبب وفاته.

التجنيد الإجباري: توجد بمركز أرشيف ما وراء البحار سجلات سنوية لمكاتب التجنيد حيث تحتوي بيانات وصفية تتضمن ألقاب المجندين وأسماءهم وتاريخ ميلادهم ونسبهم ابتداءً من عام 1870 وبيان مجمل الخدمات العسكرية .